اثر الذكاء الاصطناعي على القرار الإداري الالكتروني

المدرس المساعد : جواد كاظم شرامه

جامعة ميسان / كلية العلوم

البريد الإلكتروني Email : jawaadiq@gmail.com

الكلمات المفتاحية: اثر ، الذكاء الاصطناعي ، القرار الإداري ، الالكتروني.

كيفية اقتباس البحث

شرامه، جواد كاظم ، اثر الذكاء الاصطناعي على القرار الإداري الالكتروني،مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، تشرين الثاني ٢٠٢٦، المجلد:١٦ ،العدد:١١ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مفهرسة في Indexed
IASJ

مسجلة في Registered
ROAD

The Impact of Artificial Intelligence on Electronic Administrative Decision-Making

Assistant Lecturer: Jawad Kazem Sharama
University of Misan / College of Science

Keywords : Impact, Artificial Intelligence, Administrative Decision, Electronic.

How To Cite This Article
Sharama, Jawad Kazem , The Impact of Artificial Intelligence on Electronic Administrative Decision-Making,Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, November 2026,Volume:16,Issue 11.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

Abstract: This study aimed to clarify the impact of artificial intelligence applications on administrative decision-making, through identifying the concepts of artificial intelligence and its characteristics, and highlighting the differences between traditional management and management that uses artificial intelligence. The research relied on the descriptive analytical method, where the nature of programmed and programmed decisions, as well as the conditions for the validity of electronic administrative decisions, were analyzed. The study concluded that artificial intelligence contributes to the speed and accuracy of decision-making, but it raises legal issues related to transparency and judicial oversight, especially in the absence of advanced legal texts to keep up with these technologies. The research recommended the necessity of establishing clear legal frameworks to govern the use of artificial intelligence in administration, along with the need to involve citizens in monitoring the impact of these decisions.

The use of artificial intelligence (AI) in the issuance of administrative decisions presents a legal challenge concerning the

principle of legality and the right to seek judicial redress. This stems from a lack of transparency in how AI systems operate, which complicates the ability to challenge such decisions in court—thereby undermining the principle of equality in legal status. Current administrative legislation, particularly in most Arab countries, lacks explicit provisions regulating the role of AI in administrative decision-making. This creates a legal vacuum that threatens the acquired rights of individuals and weakens judicial oversight of administrative actions. Drawing upon the general principles of administrative law, the researcher has identified the essential requirements for the validity of an administrative decision.

المستخلص:

هدفت هذه الدراسة الى بيان اثر تطبيقات الذكاء الاصطناعي في القرار الإداري ، وذلك من خلال التعرف على مفاهيم الذكاء الاصطناعي وخصائصه ،وبيان الفرق بين الإدارة التقليدية والإدارة التي تستخدم الذكاء الاصطناعي واعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي ، حيث تم تحليل طبيعة القرارات المبرمجة وغير المبرمجة ، وشروط نفاذ القرار الإداري الالكتروني ، وتوصلت الدراسة الى ان الذكاء الاصطناعي يساهم في سرعة ودقة اتخاذ القرار ، ولكنه يثير إشكاليات قانونية تتعلق بالشفافية والرقابة القضائية ، وخاصة في ظل غياب نصوص قانونية متطورة لمواكبة هذه التقنيات . واوصى البحث بضرورة إيجاد اطر قانونية واضحة تحكم استخدام الذكاء الاصطناعي في الإدارة ، مع ضرورة اشراك المواطنين في متابعة تأثير هذه القرارات .

يشكل استخدام الذكاء الاصطناعي في اصدار القرار الإداري اشكالاً قانونيا يتعلق في مبدا المشروعية وحق التقاضي وذلك بسبب غياب الشفافية في عمل الذكاء الاصطناعي مما يجعل إمكانية الطعن في هذه القرارات امام القضاء ، بما يخل بمبدأ المساواة في المركز القانوني.

يخلو التشريع الإداري الحالي وخصوصا في اغلب الدول العربية من نصوص صريحة تنظم عمل الذكاء الاصطناعي في صنع القرار الإداري ، مما يخلق فراغ قانوني يهدد الحقوق المكتسبة الى الافراد ويضعف الرقابة القضائية على اعمال الإدارة .استنبط الباحث من الاحكام العامة للقانون الإداري ضرورة توافر شروط لصحة القرار الإداري

١.مقدمة :

ان تطبيق الذكاء الاصطناعي في نطاق اعمال الإدارة وخصوصا في مجال اتخاذ القرار الإداري الذي اصبح من الحاجات الملحة التي تحدد الاعمال المستقبلية للإدارة والتي على أساسها تنافس الدوائر والمؤسسات الأخرى وان سرعة التطور التقني لا يمكن ان يصاحبه في

ذات الوقت تطور قانوني متسارع لذلك اصبح الذكاء الاصطناعي تحدي في عدة مستويات للقانون وان اتخاذ القرار الإداري من حيث التطور ولد رغبة لمعظم صانعي القرار في الإدارات الحديثة في القيام بتغير العمل والأنشطة الإدارية من الواقع التقليدي المتمثل (الأوراق) الى الواقع الالكتروني لقناعتهم بضرورة هذا التغيير في الاعمال الإدارية ويكون بصورة افضل عما كان سابقا ونجد بان الإدارات بشكل عام لديها القناعة والوعي في الإجراءات الإدارية التامة من اجل الاستفادة من التطور التكنلوجي الذي يعمل بدقة عالية ومنظم في اصدار القرار الإداري في الإدارة وحث الإدارة على استخدام الحاسب والانترنت وغيرها من التطبيقات ان المستحدثات في الإدارة تتطلب من المختصين بالقانون, وان أهمية البحث : إيجاد الأفكار التي تنسجم مع تطور الإدارة التي توفر لأصحاب القرار الإداري البيانات والمعلومات الكافية لرفع مستوى الإدارة إشكالية البحث : تتمثل إشكالية البحث في التأخر الذي يصيب صانعي القرار الإداري عند اعتمادهم على معلومات غير صحيحة او تقليديه ، مما يستدعي معرفة اثر الذكاء الاصطناعي في تطوير القرار الإداري . ونسال في البحث عن تطبيق الذكاء الاصطناعي في القرار الإداري وتميزه عن باقي القرارات الإدارية ؟ ومعرفة الفرق بين الإدارة التي تستعمل الذكاء الاصطناعي والإدارة التقليدية في اتخاذ القرار الإداري؟

هدف البحث من اجل معرفة اثر تطبيق الذكاء الاصطناعي في القرار الإداري في اعمال الإدارة ومن اجل الاستفادة منها وبيان مظهر التأثير على الإدارة في اتخاذ القرار .

منهج البحث : اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي والمقارن ، من خلال تحليل المفاهيم اللغوية والاصطلاحية للذكاء الاصطناعي ، ودراسة خصائص القرار الإداري التقليدية والالكتروني ، مع الاستناد الى احكام القضاء المقارن كمجلس الدولة الفرنسي والمصري والنصوص القانونية الأردنية .

اعتمدت في الدراسات السابقة على التطبيقات المعاصرة للجرائم الناتجة عن الذكاء الاصطناعي – دراسة مقارنة) للدكتور عمر عباس خضير والتي تناولت دراسة الجرائم الحديثة التي بسبب استخدام الذكاء الاصطناعي وقد استخدم المنهج التحليلي المقارن وقد توصلت هذه الدراسة الى وجود فراغ تشريعي في مواكبة جرائم الذكاء الاصطناعي ، برغم أهمية هذه الدراسة في الجانب الجنائي ، الا انها لم تتطرق الى موضوع اثر الذكاء الاصطناعي على القرار الإداري ، كما انها اغفلت شروط نفاذ القرارات الإدارية، ودراسة عبد الوهاب (مقدمة في الإدارة) وان اهمية هذه الدراسة في معرفة الإدارة وبيان وظائفها ونشاطاتها واعتمد على منهج الوصفي وقد صنفت القرارات الإدارية الى مبرمجه وغير مبرمجه ، لكنها بقيت في اطار الإدارة التقليدية ولم تتعرض

لاستخدام الذكاء الاصطناعي في اصدار القرارات والبحث الحالي يأخذ منها تصنيف القرارات ولكنه يطوره .

١. ماهية الذكاء الاصطناعي في القرار الإداري

١.١ : المفاهيم

١.١.١ : مفهوم الذكاء الاصطناعي لغة واصطلاحاً

الذكاء لغة

الذَّكاءُ: حِدَّة الفؤاد والذَّكاءُ– سُرْعة الفِطْنَة من قولك قلب ذكي اذا كان سريع الفطنة و ذكِيَ بالكسر يَذْكى ذَكا. يقال ذَكا يَذْكو هو ذكيٌّ. يقال ذكُوَ قَلْبُه يَذْكو إذا حَيَّ بَعْدَ بلادَةٍ، هو ذكيٌّ على فعيل (بن منظور – لسان العرب)والذكاء هو القدرة على فهم الظروف أو الحالات الجديدة والمتغيرة أي هو القدرة على إدراك ولفهم ولتعلم الحالات أو الظروف الجديدة (عمر عباس– المدخل الذكاء الاصطناعي)

ب . الاصطناعي لغةً: صنع صنعه ، يصنع صُنْعاً ، هو مصنوع وصنع عمله، فهو صانع والمفعول مصنوع وصنيع صنع الشيء : عمله وانشاه هو مَصْنوعٌ وصُنْعٌ: عَمَلَه، قال تعالى (وَتَرَى الجبال تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السحاب ، صُنْعَ أَللهِ ٱلَّذِى، أَتْقَنَ كُلَّ شيء إنه خبير بِمَا تَفْعَلُونَ) (القران– سورة النمل) والصِّناعةُ حِرْفةُ الصانع الصَّنَعةُ، والصِّناعة، ما تَستَصنْعُ من أمر، والاصطناع افتعالٌ من الصنيعة، واصطنع فلان خاتماً إذا سأل رجلاً أن يصنع له خاتماً، واسْتَصْنَعَ الشيء دعا إلى صُنْعِهِ (القران الكريم – سورة النمل) والاصطناعي هوما كان مصنوعاً غير طبيعي (بن منظور – لسان العرب)

الذكاء الاصطناعي اصطلاحاً :يُعرَّف الذكاء الاصطناعي بأنه علم يهتم بصناعة لآلات التي تقوم بتصرفات يعتبرها الإنسان تصرفات ذكية (عمر – معجم اللغة العربية) وعُرِّف أيضاً بأنه جزء من علم الحاسبات الذي يهتم بأنظمة الحاسوب الذكية التي تمتلك الأنظمة التي تتميز بالخصائص المرتبطة بالذكاء واتخاذ القرار والمشابهة مع للسلوك البشري فيما يخص اللغات والتعلم والتفكير وحل المشاكل (عبد– مدخل علم الذكاء الاصطناعي) وفي تعريف آخر هو علم قادر على بناء الآلات التي تؤدي مهامً تتطلب فدرمن الذكاء البشري الذي يقوم به الإنسان (فليح – مقدمة الذكاء الاصطناعي) كما عُرِّف الذكاء الاصطناعي بأنه ذلك الفرع من علوم الحاسوب الذي يستطيع بواسطته خلق وتصميم برامج للحاسبات تحاكي أسلوب الذكاء الإنساني لكي يتمكن الحاسب من أداء بعض المهام والتي تتطلب التفكير والتفهم والسمع والتكلم والحركة وذلك بدلاً من الإنسان (سعاد الشرقاوي – الذكاء الاصطناعي والشبكات العصبية)

١.١.٢ : مفهوم القرار الإداري :

هو الفصاح عن عملا قانونيا صادرا من السلطة المختصة بكل ارادتها المنفردة و نطاقا قانونيا يواكب الظروف المحيطة لحظة صدوره سواء كانت زمانية أو مكانية والهدف منه إحداث اثر قانوني معين بالإلغاء أو التعديل لمركز قانوني للإدارة الحديثة (مارك – القاضي الإداري والذكاء الاصطناعي) فضلاً عن احتوائه على ركنين رئيسيين : هما الظروف التقديرية والأوضاع الزمانية والمكانية التي تكون حاصلة وقت إصدار القرار ، مما لاشك فيه ان التعريفات السابقة لم تأخذ بالحسبان نظم تكنلوجيا المعلومات والتقنيات الحديثة) (عبد الوهاب – مقدمة في الإدارة)

١.٢ : خصائص الذكاء الاصطناعي:

١.التمثيل الرمزي: اذ تتعامل التطبيقات الذكية عند إتمام مهامها مع رموز تعبر عن المعلومات المتوفرة ، وهو تمثيل يقترب تمثيل الانسان للمعلومات التي في حياته اليومية ، اذ يستخدم الذكاء الاصطناعي أساساً رموزاً غير رقمية هذا تشكل نقضاً صارخاً للفكرة السائدة ان الحاسب لا يستطيع ان يتناول سوى الارقام) (فيمب– ما بعد الافتراضين استكشاف الاجتماعي)

٢.القابلية على التعلم: الآلات الذكية لديها صفات مهمة هي قابليتها على تعلم الخبرات والممارسات لتحسين الأداء والمهام نحو الأفضل وان الآلات الذكية لديها القدرة على حفظ المعلومات وعدم نسيانها مستقبلا وهذا يجعل الذكاء الاصطناعي مميزا عن العقل البشري كثير(عرنوس – الذكاء الاصطناعي)

٣.الأسلوب التجريبي: ان النظم الذكية لا تستخدم طرق متسلسله تؤدي إلى الحل او الجواب الصحيح ولكن هي تختار الطرق الأنسب للحل المؤكل اليها وعدم تأكيد الحل الأمثل والدقيق كما هو موجود في النظم التقليدية، وانطلاقا في حل المعادلات التي في الدرجة الثانية لا يعد من الذكاء الاصطناعي لان الطرق يجب ان تكون غير معروفه وغياب الطرق الواضحة وتحديد الحركة العقلية (الرتيمي – تطبيقات الذكاء الاصطناعي)

٤.معلومات ناقصة: تطبيق الذكاء الاصطناعي تتعامل لإيجاد حلولاً حتى اذا كانت لمعلومات والبيانات المرسلة اليها غير مكتملة في الوقت الذي يطلب حل منها وان عدم تكامل المعلومات قد يؤدي الى نتائج اقل حل واقل أهميه ويكون ترتيب نقص المعلومات التي تصل تكون غير صائبة لأنها اقل واقعية مع وجود احتمال الخطأ في بعض الأحيان(هلال – استخدام نظم الذكاء الاصطناعي للتمييز في الجوة)

٥. البيانات المتكررة: قدرة الذكاء الاصطناعي على التعامل مع بيانات التي يتناقض بعضها بعض او المكررة لا كثر من مرة او هي البيانات التي يوجد فيها بعض للأخطاء (عبد الرزاق – نظم المعلومات والذكاء الاصطناعي)

٦.محاكاة السلوك الإنساني: ان تطبيقات الذكاء الاصطناعي تحاكي السلوك الإنساني في فهم ومعالجة المعلومات ولوصول الى فهم الذكاء الإنساني من حيث اللغة الإنسانية والسلوك والتصرف الإنساني لان ذكاء الالة من ذكاء الانسان الذي زودها بهذا الذكاء (سعاد الشرقاوي – الذكاء الاصطناعي والشبكات)

٧. تأدية المهام: الذكاء الاصطناعي يؤدي الإعمال والمهام وفق طريقة تفكيره ويجعله قادرا على اتخاذ اي قرار خلال فترة زمنية قصيرة ولأتأثر بالعواطف التي قد تعيق سير العمل وفي هذه الأمور هو عكس الإنسان

٨.العمل الدائم: تمارس تطبيقات الذكاء الاصطناعي عملها بشكل مستمر دون الشعور بالتعب او الملل وثبات قدرتها على الإنتاج دون النظر الى الوقت او الظروف التي تحيط بالعمل ويمكن الأنظمة الذكاء الاصطناعي التعامل مع العدد الهائل من البيانات والمعلومات وتخزينها واستخدام تلك التطبيقات قد تكون هنالك أخطاء لكنها محدودة قد تحدث في التنفيذ وكذلك الدقة في تأدية الإعمال (علي – الذكاء الاصطناعي دليل النظم الذكية)

٢ : **أنواع ومراحل اتخاذ القرار الإداري** :ونجد ان هنالك اختلاف بين القرار الالكتروني والقرار المتخذ من خلال الذكاء الاصطناعي فان الأول يتبع قواعد ثابته ومبرمجه مسبقا بينما قرار الذكاء الاصطناعي ينتظم من البيانات وينتج قواعده بنفسه ، وان القرار الالكتروني ثابت ويسهل تتبعه ويفهم أسبابه ، وأيضا يكون غير مرن أي ينهار اذا واجه موقف خارج قواعد البرمجة ، وتكون مخرجاته موكدة وحتمية وتعطي نفس المخرجات ٠بينما القرار المتخذ من الذكاء الاصطناعي تكون علاقته إحصائية ومعقدة من خلال البيانات يتم تطبيقها على بيانات جديدة(الجمعية البريطانية في ٢٠٢٢/٣/٢٢) وان هذه البيانات هي التي تحسن التعلم مع مرور الوقت ، لمي يكون مرن جدا يمكنه معالجة حالات جديدة وغير متوقعة وان مخرجاته احتمالية وليست قطعية.

٢.١ :أنواع القرار الإداري :

٢.١.١ : القرار الإداري المبرمج: يمثل البرنامج الخوارزمي الذي يعالج القرار المتكرر والروتيني والذي يعدها قرار سابق ولأتعامل على انه قرار جديد وهنا يصف القرار من خلال عدة خطوات مرتبة فيما بينها أو خريطة دقيقة وفق معلومات تحتاجها الإدارة لاتخاذ نوعا من القرارات

التي هي تقارير عادية مبرمجة سابقا وقد عرفت هذه القرارات { هي القرارات التي لها إجراءات سابقة في تجهيز تطبيقات ذات طبيعة تكرارية روتينية وتكون معروفه ومحدده وتوضع برامج في الحاسب من اجل عملية اتخاذ قرار لها } (عماد عبد الوهاب مقدمة في الإدارة) والملاحظة في نوع هذا القرار يكون معيار الحكم فيه تكون عادتا واضح المعلومات واقعية وبشأنه ومن السهل تحديد البديل فيها وان البديل يرتب حل المشكلة بصورة فاعلة جداً.

٢.١.٢ : **القرار الإداري غير المبرمج:** نجد بانه قرار جديد غير مرتب وليس متابعا ولايوجد طريق واضح في معالجة المشكلة في صدارها بسبب أنها لم تظهر من قبل وذلك بسبب طبيعة تكوينه الدقيق والذي يعد معقداً بسبب أهميتها لدرجة حاجتها لوضعا خاصا مفصل لها وقد عرفت{ هي عبارة عن قرار غير روتيني وغير موجود له أجراء محدد ومعد سابقا لصدوره مضافا إلى التعقيد والتجديد لذلك يتطلب حلا مؤقتا وبالنتيجة يحتاج لوقت طويل وجهدا كبير في تجميع المعلومات }(عاطف عبدالله مكاوي ، القرار الإداري)

٢.٢ :مراحل اتخاذ القرار الإداري:

القرار الإداري يعتبر من بين نشاط الإدارة التي تستفيد من نظام الخوارزمية فيما يقلل للإدارة الجهد والوقت وهذا من خلال تفويض الحاسوب في عملية اتخاذ القرارات العديدة وفق مراحل محددة :

١ .**المرحلة الأولى:** تبدا في تخزين الكميات الهائلة من المعطيات المستخدمة في اتخاذ القرار مثلا بيانات هوية نتيجة المسار العلمي والوظيفي لوضعيات نحو المصالح.

٢. .**المرحلة الثانية:** يتم نظام الخوارزمية الذي يقوم بعمليات الاختبار وفق قاعدة بيانات كبيرة واستنادا لما تنص عليه نصوص قانونية سارية العمل.

المرحلة الثالثة: يوجد برنامج يعمل بعمليات اخذ القرار عن طريق اختيار بدائل افضل ووفقا لمعطيات والبيانات المتوفرة له (بلخير حمد عوديه ، القرار الإداري الخوارزمي) نتمعن في هذه المراحل فانه عمليات اتخاذ القرار الإداري يعتمد على ما متوفر من البيانات المعدة سابقا وطريقته تختلف من حيث أنواع صدور القرار وان الأنظمة التي تعتمد على الخوارزمية جدا معقدة وخاصة وتعمل ذاتيا لتنفيذ ولأيمكن معرفة نوع القرارات التي تصدر الأحوال العادية استنادا لنظام قانوني قائم كما في موقف تشريعي سابق في محكمة العدل العليا ومجلس الدولة المصري الذي كشف ان أساس وجود القرارات الإدارية يكون من خلال الإفصاح من قبل الإدارة عن الإرادة الملزمة والمفردة فيما يقصد أحداث أثرا قانوني بدون ان يرهن هذا القيام بالإفصاح عن استعمال الوسائل المحددة التي يجب على الإدارة اتباع الوسائل من الطبيعة الورقية وكما ان راي

الفقه تكون القرارات الإدارية تقوم بمجرد التعبير من قبل الإرادة عن الإدارة التي تحدث اثر قانوني ويختلف في أساليب التعبير المشكلة ليست قائمة في كيفية صدور الذي يمكن تفسيره بصورة قانونية وإنما المشكلة تكون من خلال وجود قانوني في القرارات الإدارية الخوارزمية

٣ :. شروط وخصائص القرار الإداري الالكتروني:

شهدت العقود الأخيرة الثورة الرقمية التي تناولت مختلف مجالات الحياة ، وجانب الإدارة العامة كان في طليعة المؤسسات التي تأثرت بهذا التحول والتطور التكنلوجي والمعلومات قد انتقلت الأنشطة الإدارية التقليدية الى الجانب الالكتروني مما أدى الى ما يعرف بالقرار الإداري الالكتروني.

٣.١ : شروط إصدار القرار الإداري الي الخوارزمي مضافا اليه شرحا عاما وعلى الإدارة ان تقدم تفسيرا واضحا ومفهوما لبيان كيفية عمل الخوارزمية وتقديم تقريرا واضحا ويبين ويفسر اصدار هذا القرار ٠

١. شرط الإقرار: ان الإدارة تلتزم بأخطار كافة الأطراف المقصودة عند استعمال القرار الإداري الي الخوارزمي مضافا اليه شرحا عاما وعلى الإدارة ان تقدم تفسيرا واضحا ومفهوما لبيان كيفية عمل الخوارزمية وتقديم تقريرا واضحا ويبين ويفسر اصدار هذا القرار.

٢. شرط التبرير: على الإدارة ان تبرر استعمال الخوارزمية وسبب في اختيار لخوارزمية لمعينة وان الشرط المذكور قد فسره القانون الإداري بان الإدارة تستخدم كافة الوسائل التقليدية والحديثة في تقديم الخدمات في افضل وجه.

٣.شرط النشر: الإدارة يجب عليها نشر المعلومات التي تتعلق باستخدام نظم الخوارزمية من لمصدر وتوثيق وأخطار الأطراف التي لها علاقة واذا كانت هنالك طرفا ثالثا قد أنشاء خوارزمية او لا و يسمح في الطعن في تلك الخوارزمية بانه يكون جائز قانوني ويجب توفير المعلومات من خلال حصول أجراء عملية استخدام هذه الأنظمة (algorithmic Michael, reviewing deisionmaking in administrative law

٤.شرط الرقابة: ويتم ذلك بتقييم اثأر الخوارزمية من خلال الاستبيان الرقمي على المستخدمين عن طريق نشرها قبل التنفيذ للبرامج حيث يقيم إمكانية ومدى تأثير القرارات الإدارية الية التي يواجها المواطنين ويقيم قرار النظام الذي يحدد القدرة والضرر الذي يلحق بالمواطنين مع توضيح نوع مسؤولية النظام مضافا لها أشعار كل المواطنين بالنظام ووجوب التأكد على مشاركة المواطنين في عملية صنع القرار وشرح الية اتخاذ القرارات والاختيار ورصد نتيجة منع التحيز

مع التدريب لموظفين على طرق التعامل (عليه نشار ، عيب عدم الاختصاص الجسيم في القرار الإداري) .

٢.٣ :. خصائص القرار الإداري :

ان القرار الإداري توجد فيه عدة خصائص سنذكر اهم ما يتميز فيه وصولا الى مدى التوافق بين هذه الخصائص والتي :

١.القرار الإداري يعتبر عمل او تصرف قانوني اذ يعد عمل من الأعمال القانونية التي تصدر من خلال إرادة الإدارة والتي ترتب اثأرا قانونية معينة ٠

٢.القرار الإداري يكون صدوره بالإرادة المنفردة وهذا الشيء يعتبر عنصرا مميزا للقرار الإداري لأنه يصدر من جانب الإدارة فقط.

٣ .يصدر القرار الإداري من خلال السلطة الإدارية لكونها سلطة عامة

٤.القرار الإداري قرارا نهائيا بسبب الأعمال التحضيرية للقرارات الإدارية لا تكون قرارا بحد ذاته بدون اللجوء الى سلطات عليا كمن اجل المصادقة عليها (عليه نشار ، عيب عدم الاختصاص الجسيم في القرار الإداري)

٥ .يشترط القرار الإداري صفة او شكل معين

٤ : اثار الذكاء الاصطناعي في القرار الإداري في التنفيذ والسريان

٤.١ : كيفية نفاذ القرار ات الإدارية

٤.١.١ : نفاذ القرار الإداري:

توجد العديد من الثوابت التي يجب اتباعها من اجل نفاذ القرار الإداري وسريانه وتنفيذه، حيث إن جزءا منه يتعلق بالجهة التي أصدره القرار والأشخاص المعنيين به، والقسم الاخر آخر منه يتعلق بتحديد الزمان والمكان المخصص لسريانه ونفاذة، ان أبرز هذه القواعد ان تكون همها داريا مستوفيا لقاعدة انفاذ لقرار الإداري،(عاطف عبدالله مكاوي ، التفويض الإداري) ومفاده التسليم بأن مجرد صدور قرار من الجهة المختصة بشكل نهائي، ان تتوفر اركانه وشروطه الواجب اتباعها لكي يكون نافذا من غير ضرورة اتخاذ أي اجراء اخر ، بشرط أن يكون وقت نفاذة القانوني متكاملا فيكون القرار الإداري جاهزا للتنفيذ شكلا ايجابياً معتمداً على حقوق ومزايا مكتسبة، أو شكلا سلبياً ما يجري فرضا من التزاماته بمجرد اصدار القرار الاداري بأحكم كافي والتبليغ به الافراد ليكون نافذا ، ليبدأ وقت الطعن فيه بالإلغاء من خلال سريانه ٦٠ يوم من اليوم التالي لصدور القرار، فقد نص قانون القضاء الإداري الأردني ٢٠١٤في (م/ ٨) ((تقام الدعوى لدى المحكمة الإدارية يقدم اليها خلال (٦٠) يوم لليوم التالي

من تاريخ التبليغ بالقرار الإداري للمشكو منه من قبل المشتكي أو من خلال نشره في الجريدة الرسمية أو من خلال وسيلة أخرى بما فيها الوسائل الإلكترونية ويمر القرار الإداري بثالثة مراحل لكي يرتب آثاره القانونية الصحيحة هي إصداره من الجهة ذات اختصاص ومرحلة نفاذة، ومرحلة تنفيذه، (جابر سعيد حسن محمد ، القانون الإداري) و سوف يجري التركيز على نفاذ القرار الإداري، وسريان مفعوله من ناحية المكان والزمان . على وفق ما استقر عليه الفقه بصورة عامة ونافذا من تاريخ صدوره من السلطة المختصة.(محمد السيد ،نفاذ القرارات الإدارية) .

٤.٢ : سريان القرار الإداري:

الفرع الأول عدم رجعية القرار الإداري : ان سريان القرار الإداري يتجه على مبدأ عدم رجعية القرار الإداري ولقد استقر الفقه والقضاء الإداري في اتباعه ويقصد من هذا المبدأ عدم سريانه على الوقائع القانونية التي حدثت قبل تاريخ بدا سريان القرار ، (علي سعيد السيد (القرارات الإدارية) وان سريان القرار يسري على الاحداث والوقائع التي حدثت بعد سريان نفاذ القرار وقد اكد الفقه والقضاء الإداري على ان الاخذ بعدم رجعية القرار هي ما يتضمن عدم التجاوز الاختصاص الزمني ، حيث ان القرار الجديد لا يضر الحقوق التي نشأة من قرار سابق حتى وان كان القرار السابق لم يكن من مصدر غير مختص ويضمن المركز القانوني ، ونعطي مثالا كان يصدر قرارا بمعاقبة موظف في عدم منحه العلاوة السنوية وباثر رجعي فقد يؤدي هذا القرار الى حرمانه العلاوة التي يستحقها وبصورة فعلية قبل صدور العقوبة وان القرار قائم وقد ظهر بعد إصداره (عبد العزيز عبد المنعم ، قضاء الأمور المستعجلة) ونجد بان الاجتهاد القضائي المقارن ان هنالك احكاما للقضاء الإداري في مصر وفرنسا قد سمحت بشرعية الرجعية في حالات محددة ومنها حكم مجلس الدولة الفرنسي في الحكم لسنة ١٩٧٩ الذي قضى بشرعية امتداد القرار الإداري الى تاريخ سابق قبل صدوره وقد عملت النصوص التشريعية في مصر وفرنسا على اباحة والخروج على هذا المبدأ من خلال نصا صريحا وهنا نجد بان المشرع يمكن ان يصدر تشريع ينص على ((يسري باثر رجعي)) فان قدرة المشرع على رجعية القرار فانه يعطي تخويل للإدارة ان تنص على رجعية القرار (علي سعيد القرارات الإدارية)

ونجد أيضا بان هنالك قرارات منها (القرار الاصلح للمتهم) (والقرار التأديبي) وان الرجعية والحكم منها عدم الظلم على المعاقب في وقتها وقد اعترف المشرع فيها على عدم حصولها.

٤.٢.٢ : تأجيل نفاذ القرارات الإدارية لمدة الحقة على صدوره أي نفادها في المستقبل

يعني هذا المبدأ جواز تأجيل ترتيب القرار الإداري آثاره ونفاذة بمواجهة الخاطبين به، وذلك من أجل إضافته لتاريخ الحق على صدوره من ناحية تعليق نفاده على شرط واقف في حالة حقق ذلك يستطيع المدعي الطلب من المصلحة العامة، ولقد استقرت فرنسا ومصر والعراق فقها وقضاء القاضي تأجيل نفاذ القرار لمدة مؤقته لغاية صدور حكم بالدعوى الأصلية)(انسام فالح ، دراسة مقارنة) (بذلك الخروج عن الأصل العام المقرر للنفاذ الفوري بالقرارات الإدارية كافة ، ولكن يجب التمييز بتطبيق هذا) (نوفان عقيل ، نفاذ القرار الإداري)

أ- نتج عنه مراكز التنظيمية القرارات التي لا يمكن أن يتولد منها حقوق مكتسبة ولكن يتو لد منها مراكز تنظيمية عامة، ومن واجب الإدارة تعديلها، وإصدار القرارات التنظيمية مع تأجيل ووضع آثارها لتاريخ المستقبل.

ب- نتج عنها حقوق مكتسبة القرارات الإدارية التي: يمكن تأجيل آثارها كافة لتاريخ مستقبلا إذا كان لذلك التأجيل مبرراته الجدية، مثل أن يوقف نفاذ القرار الصادر بتعيين موظف لحين توفير الاعتماد المالي الضروري من أجل ترتيب اثاره او ارجاء الاثار .

بعد تحليل اثر تطبيقات الذكاء الاصطناعي في القرار الإداري ، من حيث ماهيته القانونية وشروطه إصداره ، واثاره في مجال النفاذ ويخلص الباحث الى النتائج والتوصيات الاتية :

النتائج:

١ .يثبت البحث وجود تمييز جوهري بين القرار الإداري الصادر من نظام الذكاء الاصطناعي والقرار الصادر من خلال التدخل الإنساني ويكون الأول للقضايا التي تتسم بالتكرار ووضوح المر كز القانوني ، في حين يكون الثاني محتفظ بصفته التقديرية التي تستوجب تدخل الإدارة كسلطة عامة .

٢ .يشكل استخدام الذكاء الاصطناعي في اصدار القرار الإداري اشكالاً قانونيا يتعلق في مبدا المشروعية وحق التقاضي وذلك بسبب غياب الشفافية في عمل الذكاء الاصطناعي مما يجعل إمكانية الطعن في هذه القرارات امام القضاء ، بما يخل بمبدأ المساواة في المركز القانوني.

٠٣ يخلو التشريع الإداري الحالي وخصوصا في اغلب الدول العربية من نصوص صريحة تنظم عمل الذكاء الاصطناعي في صنع القرار الإداري ، مما يخلق فراغ قانوني يهدد الحقوق المكتسبة الى الافراد ويضعف الرقابة القضائية على اعمال الإدارة .

٤ .استنبط الباحث من الاحكام العامة للقانون الإداري ضرورة توافر شروط لصحة القرار الإداري

٠٥ يبقى القرار الإداري الصادر من الذكاء الاصطناعي قرارا إداريا قابل للطعن فيه بالرغم كونه إلكترونيا اما القضاء الإداري وذلك وفقا للقواعد العامة في قانون المرافعات غير ان تنفيذه بصورة جبرية يصطدم بعدم المام او معرفة المخاطبين بمضمونه القانوني او بوسائل الطعن لذلك يتطلب ، تعزيز ضمانات تنفيذ عبر القضاء المدني لحماية الحقوق.

التوصيات:

١.يوصي الباحث المشرع الإداري بإصدار نصوص تشريعية خاصة بتنظيم القرار الإداري الالكتروني من خلال الزام الإدارة بأخطار ذوي الشأن بصورة كتابية بان القرار الصادر من خلال الذكاء الاصطناعي والزام الإدارة بتقديم تفسير واضح لألية عمل الذكاء الاصطناعي والسبب الموجب للقرار وان هذا القرار قابل للطعن بالإلغاء امام القضاء لكي لا يحرم الفرد من حقه.

٢. انشاء هيئة قضائية متخصصة في رقابة القرار الإداري تعهد اليها بمهام مراقبة القرارات الالكترونية قبل تطبيقها وإصدار تقرير دوري عن مدى التزام الإدارة بالمشروعية في استخدام الذكاء الاصطناعي والبت في التظلم المقدم من هذه القرارات.

٣.الاستعانة بأصحاب الخبرة والاختصاص في مجال الذكاء الاصطناعي من اجل وضع الحلول للحوادث المتوقعة.

٤. تكون للإدارة السلطة التقديرية في تطبيق الذكاء الاصطناعي في كافة مجالاتها والتي منها القرار الإداري في صدور أي تشريع.

المصادر والمراجع

القران الكريم

المعاجم والقواميس:

1.ابن منظور ، لسان العرب ،ص ١٥٣

2ابن منظور ،لسان العرب ،ص ٢٩١

3عمر ، معجم اللغة العربية المعاصرة ،ص ٢٨٧

1.سعاد الشرقاوي ، الذكاء الاصطناعي والشبكات العصبية سلسة علوم وتكنولوجيا حاسبات ،ص ٢٣

2.مارك جاك ،القاضي الإداري والذكاء الاصطناعي ،ص ١١

3عبد الوهاب ، مقدمة في الإدارة ،ص ١٩

4فيمب ريجو، ما بعد الافتراضين استكشاف الاجتماعي ، ص ١٢

5بشير عرنوس ، الذكاء الاصطناعي ،ص ١١

6محمد أبو القاسم الرتيمي ،تطبيقات الذكاء الاصطناعي ، ص ٧

7نصيف عمر عبد هلال ، استخدام نظم الذكاء الاصطناعي للتميز في الجودة والتنافس ، ص ٢٠١

8عبد الرزاق الساعي ، نظم المعلومات والذكاء الاصطناعي ، ص ٣٧

9سعاد الشرقاوي ، الذكاء الاصطناعي والشبكات ، ص٣٤
10علي سرور ، الذكاء الاصطناعي ، دليل النظم الذكية ، ص ٦٠
11عاطف عبدالله مكاوي ، القرار الإداري ، ص ٥
12عدنان عواد الشوابكة ، دور نظم نظم تكنولوجيا المعلومات في اتخاذ القرارات الإدارية ، ص ٢٥٤
13عليه نشار عبد القادر، عيب عدم الاختصاص الجسيم في القرار الاداري: ص ٣٠
14جابر سعيد حسن محمد ، القانون الإداري ، السعودية ،ص ٢٧٠
15محمد السيد ،نفاذ القرارات الإدارية ، أطروحة دكتوراه ، مصر
16علي سعيد السيد (القرارات الإدارية) القاهرة
17احمد محمد فارس ، دراسة مقارنة بين فرنسا ومصر والأردن) ، مص ، ص ١٠١
18انسام فالح حسن ، دراسة مقارنة ، القاهرة ، ط ١ ، ص ١٧٦
19نوفان عقيل ، نفاذ القرار الإداري ، المجلد ٤٠، ص ١٠٢٥
20بلخير حمد عوديه ، القرار الإداري الخوارزمي ، مجلة الاجتهادات القانونية والاقتصادية ص ١٨
21عادل عبد النور ، مدخل الى علم الذكاء الاصطناعي ،ص ١١
22عطيات صادق فليح ، مقدمة في الذكاء الاصطناعي ،ص٩
23عماد عبد الوهاب ، مقدمة في الإدارة ، ص ١٩

المصادر الأجنبية :

. 1. MICHAEL, REVIEWING ALGORITHMIC DEISIONMAKING IN ADMINISTRATIVE LAW: P. 111

قوانيين

القانون الأردني

SOURCES AND REFERENCES

THE HOLY QURAN

LEXICONS AND DICTIONARIES:

1. IBN MANZUR, *LISAN AL-ARAB*, P. 153
2. IBN MANZUR, *LISAN AL-ARAB*, P. 291
3. OMAR, *DICTIONARY OF CONTEMPORARY ARABIC LANGUAGE*, P. 287
1. SOUAD EL-SHARKAWY, *ARTIFICIAL INTELLIGENCE AND NEURAL NETWORKS* (COMPUTER SCIENCE AND TECHNOLOGY SERIES), P. 23
2. MARC JACQUE, *THE ADMINISTRATIVE JUDGE AND ARTIFICIAL INTELLIGENCE*, P. 11
3. ABDEL WAHAB, *INTRODUCTION TO MANAGEMENT*, P. 19
4. VIMP RIGO, *BEYOND ASSUMPTIONS: A SOCIAL EXPLORATION*, P. 12
5. BASHIR ARNOUS, *ARTIFICIAL INTELLIGENCE*, P. 11

6. Mohamed Abu al-Qasim al-Ratimi, *Applications of Artificial Intelligence*, p. 7

7. Nasif Omar Abdo Hilal, *Using Artificial Intelligence Systems for Quality Excellence and Competitiveness*, p. 201

8. Abdel Razzaq al-Sa'i, *Information Systems and Artificial Intelligence*, p. 37

9. Souad El-Sharkawy, *Artificial Intelligence and Networks*, p. 34

10. Ali Surour, *Artificial Intelligence: A Guide to Intelligent Systems*, p. 60

11. Atef Abdullah Makkawi, *The Administrative Decision*, p. 5

12. Adnan Awad al-Shawabkeh, *The Role of Information Technology Systems in Administrative Decision-Making*, p. 254

13. Alia Nashar Abdel Qader, *The Defect of Gross Lack of Competence in Administrative Decisions*, p. 30

14. Jaber Saeed Hassan Mohamed, *Administrative Law* (Saudi Arabia), p. 270

15. Mohamed El-Sayed, *The Enforceability of Administrative Decisions* (Thesis) PhD, Egypt

16 Ali Saeed Al-Sayed, *Administrative Decisions*, Cairo.

17 Ahmed Mohamed Fares, *A Comparative Study (France, Egypt, and Jordan)*, Egypt, p. 101.

18 Ansam Faleh Hassan, *A Comparative Study*, Cairo, 1st ed., p. 176.

19 Noufan Aqeel, "The Enforceability of Administrative Decisions," Vol. 40, p. 1025.

20 Belkhir Hamad Oudia, "Algorithmic Administrative Decisions," *Journal of Legal and Economic Jurisprudence*, p. 18.

21 Adel Abdel Nour, *Introduction to the Science of Artificial Intelligence*, p. 11.

22 Attiyat Sadiq Faleh, *Introduction to Artificial Intelligence*, p. 9.

23 Imad Abdel Wahab, *Introduction to Management*, p. 19.

FOREIGN SOURCES:

1. MICHAEL, *REVIEWING ALGORITHMIC DECISION-MAKING IN ADMINISTRATIVE LAW*, P. 111.

LAWS

JORDANIAN LAW